

Distr.: General
12 July 2016
Arabic
Original: Arabic/English/Russian/
Spanish

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون
البند ٩٧ (ذ) من القائمة الأولية*
نزع السلاح العام الكامل

تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	أولاً - مقدمة
٢	ثانياً - الردود المقدمة من الحكومات
٢	الأرجنتين
٣	شيلي
٤	كوبا
٥	لبنان
٦	المكسيك
٧	باراغواي
٨	البرتغال
١٠	إسبانيا
١١	تركمانستان

* A/71/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

040816 280716 16-11952 (A)



أولاً - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٣١/٧٠ المتعلق بتعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، أن يستطلع آراء الدول الأعضاء بشأن مسألة تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وأن يقدم تقريراً بهذا الشأن إلى الجمعية في دورتها الحادية والسبعين.

٢ - وعملاً بذلك الطلب، أرسلت في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٦ مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء لدعوتها إلى تقديم معلومات عن هذا الموضوع. ويتضمن الفرع الثاني أدناه الردود التي جرى تلقيها في هذا الشأن. أما الردود التي يتم تلقيها لاحقاً، فستصدر في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانياً - الردود المقدمة من الحكومات

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦]

دأبت الأرجنتين على الدعوة إلى اتباع نهج شامل بشأن الإجراءات والمبادرات المتخذة في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتنظيم الأسلحة، وهي مجالات كانت لها فيها مشاركة نشطة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، حيث أن الأرجنتين تدافع عن دور تعددية الأطراف بوجه عام، ودور الأمم المتحدة بوجه خاص، في مواجهة التحديات المتعددة الأوجه التي يفرضها نزع السلاح وعدم الانتشار.

والأرجنتين على اقتناع بأن أفضل طريقة لتعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وتنشيط هيئات نزع السلاح القائمة، مع الدفاع في الوقت نفسه عن المصالح الوطنية، تتمثل في الشروع في مفاوضات موضوعية بشأن مختلف المسائل المدرجة في جدول الأعمال، على أن يكون ذلك في إطار عمل الهيئات القائمة حيث يمكن بلورة المواقف المتعلقة بالأمن الوطني على أفضل وجه.

وبناء على ذلك، اضطلعت الأرجنتين بدور نشط في تشجيع تدابير بناء الثقة، ولا سيما في مجال الأسلحة التقليدية. وهي ملتزمة بالإسهام في تحقيق السلام والأمن الدوليين من خلال اعتماد الشفافية في مشاركتها في الجهود الجماعية للمجتمع الدولي، اقتناعاً منها

بأن المزيد من الانفتاح والشفافية في مجال التسلح يزيد الثقة ويعزز الاستقرار ويساعد الدول على اتباع نهج معتدل في سياساتها المتعلقة بنقل الأسلحة، ويوطد دعائم السلام.

وعلى هذا الأساس، شاركت الأرجنتين بنشاط في حملة أنشطة من بينها المفاوضات المتعلقة بمعاهدة تجارة الأسلحة، وفي إنشاء سجل الأسلحة التقليدية، والاجتماعات التي عُقدت بشأن برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، إدراكاً منها أن الاستقرار الدولي لا يمكن أن ينبنى فقط على ضوابط وطنية وأن هذه الصكوك تسهم في تحقيق السلام والأمن. وتندرج الأهمية التي توليها الأرجنتين لتعزيز هذه الآليات ضمن التزام أوسع نطاقاً، ظل قائماً على مدى العقود الأخيرة، بوضع تدابير لبناء الثقة وتنفيذها وتعزيزها على كل من المستوى الإقليمي والإقليمي والعالمي.

كما أبدت الأرجنتين التزاماً راسخاً بعدم الانتشار، وهي حتى يومنا هذا البلد الوحيد من بلدان أمريكا اللاتينية المنضم إلى عضوية نُظم مراقبة الصادرات الخمسة (مجموعة أستراليا، ولجنة زانغر، ومجموعة موردي المواد النووية، واتفاق فاسنار، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف). وتولت الأرجنتين رئاسة مجموعة موردي المواد النووية خلال فترتين (٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٥-٢٠١٦).

وفي عام ٢٠١٦، شاركت الأرجنتين في اجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ٣٣/٧٠ للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف.

شيلي

[الأصل: بالإسبانية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

شيلي على اقتناع بأن صون الأمن الدولي من مسؤولية الهيئات الجماعية ولا يتوقف على الاستجابات الانفرادية التي يمكن أن تقوض الأسس القانونية للتعايش الدولي. وبناء على ذلك، فإن شيلي ترى من الأهمية بمكان مواصلة المضي قدماً في مجالات تنظيم الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح على أساس مفاوضات شاملة متعددة الأطراف شفافة وغير تمييزية تهدف إلى تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة.

وإذ يحفز شيلي إيمانها بتعددية الأطراف الواسعة والشفافة والديمقراطية، فإنها تؤيد إنشاء الفريق العامل مفتوح باب العضوية، عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٦/٦٧، لوضع

مقترحات من أجل المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

بالمثل، فإن بلدنا صوت لصالح اتخاذ قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨، الذي أعلن فيه ٢٦ أيلول/سبتمبر يوما دوليا للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وإلى جانب جهات فاعلة مختلفة من المجتمع المدني، تم الاضطلاع بعدد من الأنشطة للاحتفال باليوم وللدلالة على أهمية الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة وتأثيرها على البشرية. علاوة على ذلك، ستواصل شيلي تشجيع إنشاء منتديات وعمليات جديدة لمناقشة الأخطار التي تهدد الاستقرار العالمي. وانطلاقا من هذه الروح، أيدت شيلي النهج الإنساني إزاء نزع السلاح النووي، وهو مبادرة يتم خلالها، حسب الرأي العام العالمي، السعي إلى تلقين ليس فقط مفهوم واضح للعواقب الإنسانية الوخيمة لاستخدام الأسلحة النووية، بل أيضا مفهوم التعارض الجذري بين هذه الأسلحة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني.

إضافة إلى ما تقدم، وضمن إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة)، تؤيد شيلي إنشاء فريق الخبراء الحكوميين المفتوح باب العضوية الذي سيضع توصيات لتنظيم ما يسمى بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، التي يؤدي عدم تنظيمها إلى تقويض المبادئ الهامة للقانون الدولي الإنساني.

وفي الختام، سنواصل دعم الأعمال المضطلع بها تحت رعاية دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لزع السلاح.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٦]

تبرز الحاجة إلى تسوية المنازعات الدولية القائمة بالطرق السلمية أهمية تعددية الأطراف في التصدي للتهديدات المحتملة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

أما حالة الجمود القائمة في المفاوضات ضمن إطار الآلية المتعددة الأطراف لزع السلاح، التي دامت عدة سنوات والناشئة عن افتقار بلدان معينة إلى الإرادة السياسية، فتجعل تكثيف الجهود المتعددة الأطراف أمرا ضروريا جدا.

وتشمل الجهود المتعددة الأطراف التي تبذلها حركة بلدان عدم الانحياز، على وجه الخصوص، التشجيع على نزع السلاح النووي والاقتراح، الذي أيدته الجمعية العامة، للبدء على وجه الاستعجال بمفاوضات من أجل إبرام السريع لاتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية وتقضي بحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها وتجريبها وتكديسها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وتنص على تدميرها.

ولا يمكن تحقيق أهداف نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار عن طريق تدابير انفرادية.

وبذريعة التهديدات المزعومة التي تحدى بالأمن الوطني، تشجع بعض الدول لا بل وتنفيذ إجراءات انفرادية، بعضها يتعلق بتزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وتشكل هذه التدابير الانفرادية تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وتقوّض التعددية والاتفاقات المتعددة الأطراف، وتزعزع الثقة في النظام الدولي وفي الأسس نفسها التي تقوم عليها الأمم المتحدة.

ولا يمكن أن تشكل التدابير الانفرادية والاتفاقات الثنائية والإقليمية التي تتعلق بتزع السلاح وعدم الانتشار، من حيث نطاقها ووزنها، بديلاً عن الاتفاقات التي يتم التوصل إليها من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف. ويجب أن تكون تعددية الأطراف المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه جميع المفاوضات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وإن كوبا، بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة ودولة طرفا في العديد من معاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار، تؤكد من جديد التزامها بتشجيع تعددية الأطراف والحفاظ عليها وتعزيزها. وتمثل عملية صنع القرار المتعددة الأطراف التي تضطلع بها الأمم المتحدة، مع المراعاة التامة لميثاق الأمم المتحدة ولبادئ القانون الدولي، الطريقة الفعالة الوحيدة لصون السلام والأمن الدوليين.

لبنان

[الأصل: بالعربية]

[١١ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

إن لبنان يؤيد اتخاذ التدابير الفعالة للتصدي للأخطار التي تهدد الأمن والسلام الدوليين نتيجة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهو مع الاتفاقيات المتعلقة بتزع السلاح وتنظيم التسليح على أساس مفاوضات متعددة الأطراف يشارك فيها عدد كبير من البلدان بغض النظر عن

حجمها وقوتها، وذلك بهدف التوصل إلى نزع كامل للسلاح في ظل رقابة دولية صارمة. ويعتبر أن تعزيز تعددية الأطراف هو سبيل أساسي لتطوير المفاوضات ووضع معايير عالمية أكثر شمولية بهذا الشأن. ويجدد التزاماته بالتعاون المتعدد الأطراف والوفاء بها باعتبارها وسيلة مهمة لبلوغ وتحقيق الأهداف المشتركة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار في وقت لا يزال احتفاظ إسرائيل بترسانة هائلة من أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديداً مباشراً، ليس للبنان فحسب، بل لكل دول المنطقة وصولاً إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٦]

كما جاء في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، فإن نزع السلاح يهيم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو موضوع مناقشات متعددة الأطراف منذ أن اتخذت الجمعية العامة قرارها الأول.

والمكسيك معروفة لما تبذله من جهود دؤوبة ولحرصها على العمل النشط سعياً إلى حظر الأسلحة النووية والإزالة التامة لها، وفقاً لمبادئ سياستها الخارجية والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن المكسيك، اقتناعاً منها بأن تعددية الأطراف تمثل أفضل الطرق لصون السلام والأمن الدوليين، واصلت في عام ٢٠١٥ الاضطلاع بأنشطة متعددة الأطراف على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. وهذه الأنشطة تشمل ما يلي:

- المشاركة النشطة في المنتديات المتعددة الأطراف الرامية إلى حظر الأسلحة النووية وإزالتها بهدف صون ودعم عالم خال من هذه الآفة؛
- تعزيز الامتثال التام للمعاهدات الدولية المتعلقة بتزع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية وتحقيق عالميتها وإنفاذها، والمشاركة في الاجتماعات المعقودة في إطار كل من تلك الصكوك؛
- تقديم تقاريرها طوعاً عملاً بتلك الصكوك، والتعاون في مختلف الميادين مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

- عرض ستة مشاريع قرارات على اللجنة الأولى في دورة الجمعية العامة السبعين بهدف تحقيق نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما القرار ٣٣/٧٠ المعنون "المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف"، والذي ينشئ فريقاً عاماً مفتوح باب العضوية تتمثل ولايته في أن يتناول بشكل موضوعي التدابير والقواعد القانونية المتعلقة بنزع السلاح النووي. وقد شاركت المكسيك بنشاط وعلى نحو استباقي في اجتماعات هذا الفريق في عام ٢٠١٦؛
- الترويج منذ عام ٢٠١٢ للمبادرة الإنسانية، التي نشأت كآلية بديلة للاستجابة لمشاعر الإحباط لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمجتمع المدني حيال عدم إحراز أي تقدم نحو تحقيق نزع السلاح النووي؛
- المشاركة في مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح والفريق العامل المفتوح باب العضوية للنظر في أهداف وجدول أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح ومؤتمر قمة الأمن النووي الرابع المعقود في واشنطن العاصمة في عام ٢٠١٦.

باراغواي

[الأصل: بالإسبانية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥]

باراغواي طرف في اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، المعتمدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وتنص الاتفاقية على الحاجة إلى تراخيص لتصدير الأسلحة النارية واستيرادها وعبورها وإلى فرض ضوابط أقوى عند نقاط التصدير؛ وتعزز وتشجع التعاون وتبادل المعلومات والخبرات بين الدول؛ وتنص على إنشاء لجنة استشارية لكفالة تنفيذها وتعزيز تبادل المعلومات وتشجيع التعاون والتدريب.

وباراغواي طرف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) ودولة طرف في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتمثل المعاهدة الصك الأول الملزم قانوناً لحظر ومنع اختبار أي أسلحة نووية أو استخدامها أو صنعها أو إنتاجها أو حيازتها بأي وسيلة كانت، واستلام أي أسلحة نووية أو تخزينها أو تركيبها أو نشرها أو حيازتها بأي شكل من الأشكال.

وباراغواي طرف أيضا في معاهدة تجارة الأسلحة المعتمدة بموجب القانون رقم ٥٣٩٨ الصادر في شباط/فبراير ٢٠١٥، والتي أودع صك التصديق عليها في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وعقد أول مؤتمر للدول الأطراف في المعاهدة في كانكون، المكسيك، في آب/أغسطس ٢٠١٥. وتخطط السوق الجنوبية المشتركة لوضع آليات لتنسيق وتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة. وفي مؤتمر كانكون، أدلت باراغواي ببيان وطني أكدت فيه من حديد رغبتها في مواصلة دعم المعاهدة والامثال للأنظمة المحلية ذات الصلة، ودعت إلى تحقيق عالمية المعاهدة تدريجيا وبذل جهود مشتركة.

وفي السوق الجنوبية المشتركة، يتمثل هدف الفريق العامل المعني بالأسلحة النارية والذخائر في منع ومكافحة تصنيع الأسلحة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة والقضاء عليهما. وفي إطار الفريق العامل، تقوم الدول الأطراف والدول المرتبطة بتنسيق المواقف والسياسات وتسعى إلى مواءمة تشريعاتها المحلية. وبوصفها الرئيسة المؤقتة للسوق الجنوبية المشتركة، استضافت باراغواي الاجتماع السابع والعشرين للفريق العامل والاجتماع الثامن للفريق الفرعي التقني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وفي هذا الصدد، تركز باراغواي على تعزيز مراقبة عمليات نقل الأسلحة؛ والتوسيم والتعقب؛ وتنظيم أعمال السمسة، لا سيما عبر الحدود، وتولي اعتبارا كبيرا لدور التعاون الدولي ودعم الجهود المشتركة وإنشاء آلية لبناء الثقة فيما بين الدول والكيانات المتعاونة.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٦]

ترى البرتغال أن تعددية الأطراف هي أنجع طريقة لتحقيق هدف صون السلام والأمن الدوليين من خلال نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، إن البرتغال طرف في أهم المعاهدات ذات الصلة وغيرها من الآليات الدولية والإقليمية الرامية إلى منع الأخطار التي يشكلها انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، والقضاء عليها. وتتعاون البرتغال أيضاً مع المنظمات الدولية التي تعمل في هذه المجالات.

ومن بين الآليات المذكورة أعلاه، نشير إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة؛ وبروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية؛ واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

والبروتوكولات الملحق بها (بما في ذلك التعديلات)؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية الذخائر العنقودية؛ واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية أوتاوا)؛ ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ واتفاقية الأمان النووي؛ واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها. والبرتغال طرف في جميع هذه الصكوك.

وتشارك البرتغال أيضاً في النظم التالية لمراقبة الصادرات: نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف؛ ومجموعة أستراليا؛ ومجموعة موردي المواد النووية؛ ولجنة زانغر؛ واتفاق فاسنار. وقد شاركت البرتغال في أنشطة توعية مختلفة سعياً إلى تشجيع تحقيق عالمية المعاهدات الرئيسية والصكوك القانونية الأخرى المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار، وبخاصة مع البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، من خلال اتصالات رسمية وغير رسمية، ومبادرات من قبيل الحلقات الدراسية وحلقات العمل والاجتماعات.

وفي أعقاب الجهود التي بُذلت في مجال نزع السلاح على المستوى المتعدد الأطراف، كانت البرتغال بين الدول الـ ٥٠ الأولى التي صدقت على معاهدة تجارة الأسلحة، التي تُعدّ الصك القانوني الأول لترع السلاح المعتمد في الأمم المتحدة في العقد الماضي.

وفيما يتعلق بمسائل نزع السلاح النووي، تعترف البرتغال بالخطر الذي تشكله البلدان التي تملك الأسلحة النووية أو تسعى إلى تطويرها، وبخاصة في المناطق التي تتسم بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، مما ينطوي على تهديد محتمل أكبر.

وتتواءم سياسات البرتغال مع سياسات شركائها الأوروبيين، لا سيما فيما يتعلق بدعم حوار ٥+٥. وفيما يتعلق بمسائل نزع السلاح النووي، تدعم البرتغال التنفيذ التام لمعاهدة عدم الانتشار مع المراعاة الدائمة لأهمية تدابير بناء الثقة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها.

وتأمل البرتغال أيضاً في أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح، في أقرب وقت ممكن، برنامج عمل يدعم التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تركز البرتغال على أهمية تنفيذ خطة عمل المعاهدة لعام ٢٠١٠ في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، فضلاً عن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وترى أن تنفيذ خطة العمل بفعالية يجب أن يشمل وضع حد لحالة الجمود القائمة في مؤتمر نزع السلاح. وقد

وقّعت البرتغال أيضاً معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصدّقت عليها، وشرعت في تنفيذ أنشطة توعية بشأن تحقيق عالميتها.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٨ تموز/يوليه ٢٠١٦]

تلتزم إسبانيا بالنظام المتعدد الأطراف لعدم الانتشار ونزع السلاح، وقد وقّعت على جميع الاتفاقات الدولية التي تشكل الإطار القانوني والمعياري لهذا النظام، وتعتمد سياسة نشطة وطموحة وثابتة لدعم فعاليته سعياً إلى هدف واضح يتمثل في تحقيق عالمية المعاهدات الرئيسية في هذا المجال وتروج إسبانيا أيضاً لتحقيق عالمية قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وتنفيذه تنفيذاً تاماً من خلال رئاستها للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وكعضو غير دائم في مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦.

علاوة على ذلك، تشارك إسبانيا بدرجة كبيرة في تعزيز عمليات السلام وفي تنشيط النظام المتعدد الأطراف وإدخال الابتكارات عليه بهدف تحويله إلى أداة للسلام والاستقرار والتطور والتقدم. وتحقيقاً لذلك، سيكون من الضروري القيام بما يلي:

- السعي إلى إيجاد حلول سياسية شاملة من شأنها منع أو ردع أو وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة التقليدية.
- تضمين السياسة الأمنية العامة سياسات تتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح.
- النظر في إمكانية إدراج "شروط عدم الانتشار" في العلاقات الثنائية والإقليمية.
- الترويج لتحقيق عالمية المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات والأنظمة الدولية والدفاع عنها وتعزيزها.
- تعزيز دور مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
- تشجيع تنفيذ الالتزامات الدولية على الصعيد الوطني.
- تحسين فعالية آليات التحقق من خلال الدعم السياسي والاقتصادي والتقني.
- تعزيز نظم مراقبة الصادرات والواردات المتعلقة بمواد الدفاع والمواد ذات الاستخدام المزدوج.
- تدعيم تدابير مراقبة عمليات النقل غير المادي للتكنولوجيا.

- تعزيز تبادل المعلومات على الصعيد الدولي.
- تدعيم المساعدة التقنية فيما بين الدول والتعاون من أجل التنمية.
- تشجيع التجارة المشروعة والمسؤولة في مواد الدفاع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج، ومنع الاتجار غير المشروع بها.
- تيسير التعاون فيما بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والصناعات التي يكون لها نفس الهدف .

ولا يمكن التصدي بنجاح لتهديد السلام والأمن الدوليين الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل، اقترانا بظواهر أخرى كالإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية والدول الفاشلة والتراعات الإقليمية، إلا بوجود نظام متعدد الأطراف يتسم بالفعالية.

وانتخاب إسبانيا عضوا غير دائم في مجلس الأمن، أي في الهيئة الرئيسية للمنظمة التي تضطلع، على نحو ما عُهد به إليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، إنما يعكس اعتراف المجتمع الدولي بالدور الهام الذي تؤديه إسبانيا في العالم، والتزام هذا البلد بتعددية الأطراف وبمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

تركمانستان

[الأصل: بالروسية]

[٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

يشكل الحياد الأساس لسياسة تركمانستان الداخلية والخارجية القائمة على العلاقة الوثيقة بين المصالح الوطنية والأمن العالمي والتقدم المشترك. وأحد العوامل الأساسية بالنسبة لتركمانستان، الذي ينشأ عن وضعها المحايد والتزاماتها الدولية، هو الطبيعة الحبة للسلام التي تتسم بها سياستها الخارجية. وعليه، تعالج جميع المسائل حصرا من خلال القنوات السياسية والدبلوماسية، ولا سيما الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وتدعم تركمانستان بالكامل الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وما يتصل بها من تكنولوجيات، وتدعو إلى نزع السلاح بوصفه شرطا مسبقا لتحقيق الأمن على الصعيد العالمي. وتعلن تركمانستان، في تشريعاتها، رفضها امتلاك أو تصنيع أو تخزين أو نقل الأسلحة النووية والكيميائية والبكتريولوجية والأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأنواع الجديدة من هذه الأسلحة أو التكنولوجيات اللازمة لإنتاجها.

وقد انضمت تركمانستان إلى عدد من الصكوك الدولية لترع السلاح التي يتمثل غرضها الرئيسي في تشجيع الدول الأطراف على حفظ السلام والوثام والأمن في العالم.

وإن تركمانستان، إذ تعلق أهمية خاصة على تعزيز السلام والأمن الدوليين، تدعو إلى الحد من عدد الأسلحة اقتناعاً منها بأنه كلما قلّت الأسلحة في العالم كلما كان تطوره أكثر استقراراً وهدوءاً وكانت الثقة والتفاهم أكبر بين البلدان والشعوب. وتشدد الوثيقة الإطارية لسياسة تركمانستان الخارجية للفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧ على أن تركمانستان ستواصل بنشاط تشجيع عمليات نزع السلاح والحد من ترسانات الأسلحة، وفي المقام الأول أسلحة الدمار الشامل.

وفي الكلمة التي ألقاها رئيس تركمانستان في اجتماع مجلس الوزراء المعقود في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وجه الانتباه بوجه خاص إلى التزامات بلده الدولية إزاء المجتمع الدولي. وشدد على أن الحياد يعني عدم التقيّد بالاتحادات والكتل السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية؛ وأن لدى تركمانستان جيشها الذي يضم قوامه ما يكفي من القوات لحماية سلام الأمة وحرّيتها؛ وأن تركمانستان ترفض أسلحة الدمار الشامل وتحظر دخول هذه الأسلحة إقليمها الوطني ومجالها الجوي؛ وأنها ملتزمة بالقيم الإنسانية العالمية والمبادئ الديمقراطية؛ وتحافظ على جو من الوثام المدني والسلام الأهلي في البلد؛ وتنفذ السياسات الداخلية والخارجية بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية.

وخلال دورة الجمعية العامة التاسعة والستين المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، اعتمدت ١٩٣ دولة بالإجماع القرار ٢٨٥/٦٩ المتعلق بحياض تركمانستان الدائم. ويدل ذلك بوضوح على الاعتراف العالمي بسياسة بلدنا الفعالة فيما يتعلق بحماية السلام والأمن والتنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويشدد القرار على المساهمة الهامة التي يوفرها حياض تركمانستان الدائم في تعزيز السلام والأمن في المنطقة وفي تطوير علاقات ودية تخدم المصالح المتبادلة بين بلدان العالم.

وبوصفها البلد الذي يستضيف مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، فإن تركمانستان تدعو تلك الهيئة إلى تعزيز دورها في مختلف جوانب المسائل الإقليمية بدعم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى (بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي ورابطة الدول المستقلة).

وفي عام ٢٠١٥، انعقد بنجاح في عشق أباد منتدى دولي بشأن صون السلام والاستقرار والأمن في منطقة وسط آسيا. وتعزز تركمانستان، بوصفها طرفاً في المعاهدات الدولية واتفاقيات الأمم المتحدة والصكوك المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، مواصلة بذل قصارى جهدها لتيسير هذه العمليات، على الصعيد الإقليمي في المقام الأول، وتسعى إلى عقد اجتماعات إقليمية منتظمة بشأن مسائل نزع السلاح في وسط آسيا.